تحديث التعليم و تطوير المناهج

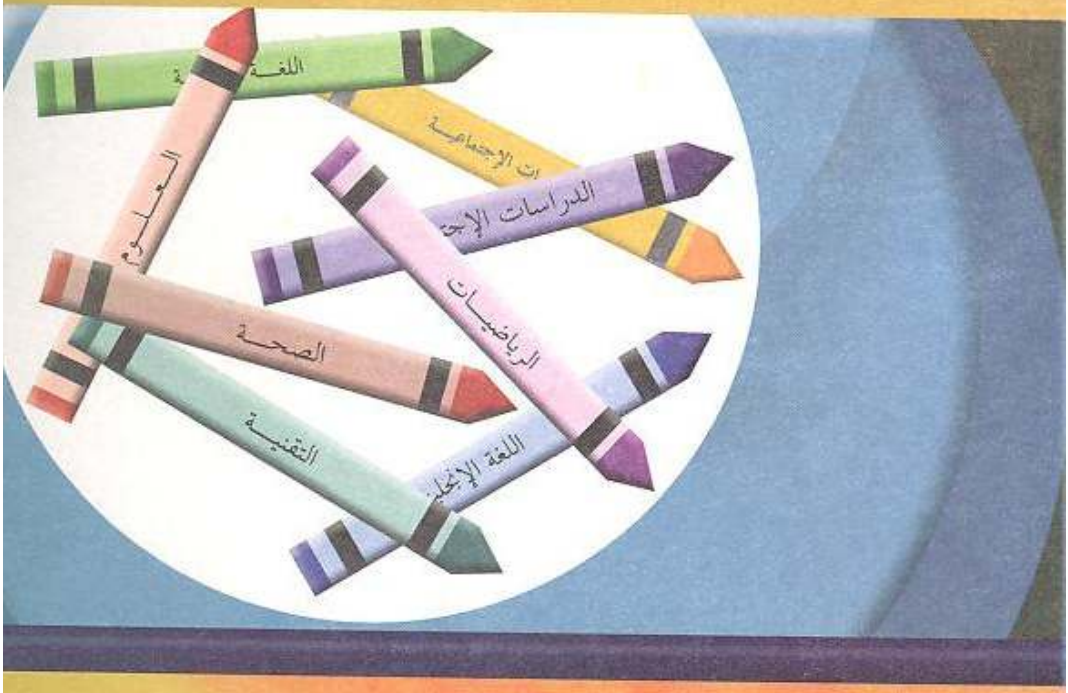

سعيد بن أحمد آل لوتاه

دبي ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

المؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم
الإمارات العربية المتحدة – دبي

تحديث التعليم وتطوير المناهج

سعيـد بـن أحمـد آل لوتـاه

ورقة بحثية مقدمة
للمؤتمر السنوي الثالث عشر لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية بعنوان:

"الخليج العربي بين المحافظة والتغيير"
خلال الفترة (٣١ مارس – ٢ أبريل ٢٠٠٨)
بقاعة زايد بن سلطان آل نهيان بمقر المركز بأبو ظبي

دبي / ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين.. والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين وعلى من تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد.. فإنها لفرصة طيبة أن أتقدم بورقتي هذه إلى مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.. في مؤتمره السنوي الثالث عشر، والذي يعقد تحت عنوان:

"**الخليج العربي بين المحافظة والتغيير**"

سائلين الله تعالى بأن يوفق الجميع لما فيه خدمة دول خليجنا العربي. وأود أن أعتذر للسادة المؤتمرين الأجلاء عن طول الورقة، إذ رأينا إصدارها لتكون نواة لكتاب تسهل قراءته وفهمه، كما هو دأبنا دائماً في هذا الشأن.

إن موضوع المؤتمر يعد بحق موضوعاً حيوياً ودقيقاً، وهو موضوع مهم من دون شك، مما يوجب علينا أمر دراسته بشكل مستفيض، وتحليل جوانبه المختلفة بصورة موضوعية، لما لها من

تأثيرات عميقة على جميع المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. وذلك لا يمكن أن يتم إلا من خلال مناقشات بنّاءة ترسخ أصالتنا الإسلامية والعربية، مع الإفادة من التطورات المعاصرة، للتمكن من مواكبة التقدم الحضاري العالمي.

إننا نؤمن بإمكانية النجاح في المحافظة على جذورنا الأصيلة بما فيها من قيم وعادات وتقاليد راسخة، مع مسايرة عصر المعرفة والتكنولوجية المتطورة، وذلك من خلال توجيه الاهتمام نحو التغيير في مناهج التربية والتعليم، وأساليب حل المشكلات الاقتصادية بموضوعية، والتعاطي مع الأزمات بتعقل، من دون المساس بالثوابت الأساسية والأخلاقية التي ألفناها في أصالتنا الخليجية.

إننا وبكل صدق نبارك الجهود الكبيرة التي يبذلها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية في سبيل تطوير مجتمعات دول الخليج العربي على مختلف الأصعدة والمستويات.

وإنه من دواعي سعادتي أن أشارك في هذا المؤتمر بورقة بحث بعنوان: **(تحديث التعليم وتطوير المناهج)**.

ذلك لأننا نعيش واقعاً يحتاج إلى إحداث تطوير مستمر في مناهج التربية والتعليم في مختلف مستوياتها، مع تحديث أبعاده التطبيقية والعملية، لتكون فعالةً في مجال الاستجابة لمتطلبات السوق المحلية وخصوصاً بيئة دول الخليج العربي في نهضتها المباركة على جميع الأصعدة التربوية والاقتصادية والاجتماعية.

وإيماناً منّا، وعن قناعة راسخة، ونتيجة لخبرة عملية وتطبيقية طويلة في الميدان التربوي والتعليمي.. نستطيع القول بأن التربية والتعليم يتحملان مسؤولية جسيمة في المجتمع، وذلك لخطورة تأثيرهما في مجال مواكبة التقدم العلمي الرفيع، ومجابهة تحديات العصر، ولدورهما الفعال في بناء الإنسان الواعي والمنتج.. الإنسان المشارك فعلياً وعملياً في بناء صرح الحضارة البشرية والإنسانية، بشكل ينسجم مع أصالتنا الإسلامية النابعة من القرآن الكريم.. كتاب الله العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، مصداقاً لقول الباري تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾

[فصلت:٤١-٤٢]. والسنة النبوية الشريفة، التي يقول الرسول ﷺ بحقها: (تركت فيكم أمرين؛ لن تضلوا ما إن تمسكتم بهما: كتاب الله وسنتي..) [أخرجه الألباني].

وتحقيقاً لطموحاتنا المستقبلية في الرفع من كفاءة وجديّة العملية التربوية والتعليمية في دول الخليج العربي.. نرى لزاماً علينا أن نطرح فكرنا التربوي النابع من قول الله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللّهِ﴾ [آل عمران:١١٠]. مستفيدين بذلك من التطورات التربوية العالمية، ومشاركين في تعديل وتصحيح المسيرة التعليمية، لما فيه خدمة أمتنا العريقة، وجيلنا الصاعد. خاصةً أن الشكوى من قصور مناهج التربية والتعليم في تزايد مستمر، نظراً لعدم تمكن تلك المناهج من إعداد الإنسان المعاصر والمنتج بكفاءة وفعالية من الناحية التطبيقية، بالشكل الذي يمكنه من الإسهام في ديمومة التقدم الحضاري، مع تطوير أفكاره الإبداعية الذاتية، واستثمارها في تحقيق المزيد من التقدم البشري السامي في بلدان متماسكة وفاضلة تنعم بخيرات المجتمع الراقي، والاقتصاد القوي، والسياسة

المستقرة .. وكل هذه تعد من الأهداف الكبيرة للعملية التربوية والتعليمية، وهي التي تتميز بها رؤيتنا الواقعية من خلال مؤسساتنا التربوية في إمارة دبي، والمتمثلة بالمدرسة الإسلامية للتربية والتعليم، وجامعة آل لوتاه العالمية بالاتصالات الحديثة، وأكاديمية لوتاه التطبيقية، وكلية دبي الطبية للبنات، وكلية دبي للصيدلة، والرابطة العالمية للتربية والتعليم، ومركز اللياقة الدولي، ونادي التوازن.

ومن هنا ينبغي على المؤسسات التعليمية السائدة في عالمنا المعاصر، أن تقف وقفات تقويمية شجاعة، تتفحص من خلالها نتائج نشاطاتها وأعمالها المختلفة في مجال بناء الإنسان المنتج المعاصر، من جميع النواحي السلوكية والعلمية والمهارية. خاصةً إننا نسمع كل يوم صيحات مختلفة من هنا وهناك تؤشر حالة من القصور الكبير في برامج التربية ومناهج التعليم المعاصرة والمدرسة الحديثة.. لا بل إن هذه الصيحات تفصح عن كارثة عظيمة، وعجز كبير في بناء قدرات الإنسان المعاصر.

وطالما كان الحال كذلك.. فإن هذه البرامج التربوية والمناهج التعليمية قد أصبحت – بمقتضى واقعها – السبب الرئيسي في نشوء مشكلات المجتمع العالمي المتزايدة.

إننا ومن خلال هذه الورقة العلمية.. نتوجه إلى المسؤولين وأصحاب القرار في دول الخليج العربي، كي يسرعوا بعملية تحديث التعليم وتطوير المناهج، مستفيدين من تجربة المدرسة الإسلامية للتربية والتعليم بدبي، وذلك لأن مناهج التعليم الحالية هي أصل جميع المشكلات التي تعاني منها أغلب دول العالم، ومنها دول الخليج العربي.

ولتوضيح رؤيتنا بشكل جليّ، سننطلق في مناقشاتنا اللاحقة من ثلاث حقائق أساسية:

الحقيقة رقم (١).. شيوع مشكلة الفقر، وانتشار المرض، وتفشي الفوضى في دول العالم. مع التزايد المستمر لهذه المشكلات.

الحقيقة رقم (٢).. إن قصور منـــاهج التعلـــيم الحاليـــة، وعـــدم صلاحيتها، وطول عدد سنوات الدراسة، هي السبب الأساس فـــي شيوع الفقر وانتشار المرض وتفشي الفوضى.

الحقيقة رقم (٣).. للقضاء على الفقر والمرض والفوضى، يجـــب علينا إصلاح مناهج التعليم وتطوير الاقتصاد، بحيث تشتمل هـــذه المناهج على ما يحتاجه الإنسان من معلومات في حياته العمليـــة، وتجنب الحشو النظري غير المفيد، فضلاً علـــى أهميـــة تخـــريج الطالب للعمل في سن التكليـــف، توافقـــاً مـــع أحكـــام الـــشريعة الإسلامية.

توضيح ضروري ومهم:

ربما يسأل البعض: كيف تكون مناهج التعليم القاصرة ســـبباً فـــي شيوع الفقر، وانتشار المرض، وتفشي الفوضى؟

وفقاً لقناعتنا الشخصية، سنجيب عن هذا السؤال ببـــساطة شـــديدة ووضوح كبير، فنقول:

إن مناهج التعليم القاصرة تؤدي إلى أن يقضي الإنسان أكثر من عشرين سنة من أجمل سنوات حياته وهو على مقاعد الدراسة، ليخرج بعدها إلى الحياة حاملاً معه علوماً نظرية كثيرة لا يستفيد منها في واقعه الحياتي الفعلي، وغير مطلوبة في سوق العمل، مما يجعله غير قادر على كسب الأموال اللازمة لتحقيق سعادته وسعادة عائلته، وهنا يكون الفرد قد وضع قدمه على أول طريق الفقر، وبمرور الزمن تتفاقم المشكلة فيأتي الفقر. وعندما يأتي الفقر يجلب معه المرض بسبب عدم تمكن الإنسان من طلب العلاج، أو نتيجة عدم تمكنه من شراء الأدوية اللازمة لهذا العلاج، خاصة إذا كان المرض المعني خبيثاً أو مستعصياً. وعندما يجتمع الفقر مع المرض، فإنهما يولدان شعوراً بالسخط والحقد والكراهية في نفس الإنسان – إلا من رحم ربي – الأمر الذي يحفزه على القيام بأعمال فوضوية وإتيان أفعال سلوكية لا أخلاقية، فتنشأ عندها الفوضى.

وفيما يأتي سنقوم بمناقشة الآثار المترتبة على سوء مناهج التعليم المعتمدة في الدول في الوقت الحاضر، وهذه الآثار مصنفة ضمن

ثلاث جوانب هي:(مشكلة الفقـــر، وانتـــشار المـــرض، وتفـــشي الفوضى). علماً بأننا في كل جانب سنقوم بطرح سؤال عن ســـبب المشكلة، مدعوماً بالجواب الذي نؤمن به، ثم نأتي بعد ذلك علـــى طرح الحلول العملية المتعلقة بالمشكلة المطروحة.

الجانب الأول: مشكلة الفقـــر..

سؤالنا في هذا الجانب هو:

ما سبب نشوء مشكلة الفقر في الكثير من دول العالم؟

الـــجـــواب:

إن سبب نشوء مشكلة الفقر يتمثل فـــي قـــصور منـــاهج التربيـــة والتعليم عن إعداد الإنسان الواعي المنتج، حيث يظل الطالب أكثر من عشرين عاماً على مقاعد الدراسة، يتلقى مجموعة كبيرة مـــن المعارف النظرية غير الصالحة للتطبيق في عالم الواقع. ليخـــرج بعدها الإنسان إلى عالم الوظيفة وقد ضاعت عليه أجمل ســـنوات حياته، وفاتته فرصة كبيرة في بناء مستقبله المالي، ويتزامن بدئـــه في استثمار المال مع تكوين العائلة التي تستنزف كل ما يكتـــسبه من أموال، وعندها تصبح النفقات أكبر من الإيرادات فينشأ العجز المالي الذي يتطور بمرِّ السنوات، وهنا يكون الإنسان قـــد وضـــع قدميه على بداية طريق الفقر والعياذ بالله.

إن المتأمل في مشكلات العالم يجد أن الفقر ومعاناته في ازديـــاد، والشكوى منها في تواصل، على الرغم من المؤتمرات والنـــدوات الكثيرة التي تناقش هذه المسألة بغية حلها، لكن من دون جدوى.
وهناك مجموعة من الأرقام والإحصاءات تؤكد على صحة هـــذا الكلام، وهي:

- لقد عرَّف البنك الدولي الدول منخفضة الـــدخل أي الفقيـــرة بأنها تلك الدول التي ينخفض فيها دخل الفـــرد عـــن (٦٠٠) دولار سنوياً، وعددها (٤٥) دولة معظمها في إفريقيا، منهـــا (١٥) دولة يقل فيها متوسط دخل الفرد عـــن (٣٠٠) دولار سنوياً. ويضيف برنامج الإنماء للأمم المتحدة معايير أخرى تعبر مباشرة عن مستوي رفاهية الإنسان ونوعية الحيـــاة.. هذا الدليل وسع دائرة الفقر بمفهوم نوعية الحياة لتضم داخلها (٧٠) دولة من دول العالم، أي هناك حوالي (٤٥%) مـــن الفقراء يعيشون في مجتمعات غير منخفضة الـــدخل، أي أن هناك فقراء في بلاد الأغنياء، ويكتفي هنـــا بـــذكر أن (٣٠) مليون فرد يعيشون تحت خط الفقر في الولايـــات المتحـــدة الأمريكية (١٥% من السكان) وتضم دائرة الفقـــر بلـــــيون

فرد في العالم يقل دخلهم عن (٦٠٠) دولار سنوياً منهم (٦٣٠) مليون في فقر شديد (متوسط دخل الفرد يقل عن ٢٧٥ دولار سنوياً)، وإذا اتسعت الدائرة وفقاً لمعايير التنمية البشرية لشملت (٢ بليون) فرد من حجم السكان في العالم البالغ حوالي (٦ بليون) فرد، منهم بليون فرد غير قادرين على القراءة أو الكتابة، و(١,٥) بليون لا يحصلون على مياه شرب نقية، وهناك طفل من كل ثلاثة يعاني من سوء التغذية، وهناك بليون فرد يعانون الجوع، وحوالي (١٣ مليون) طفل في العالم يموتون سنوياً قبل اليوم الخامس من ميلادهم لسوء الرعاية أو سوء التغذية أو ضعف الحالة الصحية للطفل أو الأم[١].

❖ وتشير التقارير بأن (٨٥٤) مليون امرأةً ورجلاً وطفلاً وشيخاً كبيراً يبيتون كل ليلة على معدة خاوية٢. ولذا فقد أصبح يوم السادس عشر من أكتوبر من كل عام، فرصةً لتوعية المجتمع العالمي بحق إنساني أساسي يتمثل بالتحرر

---

[١] http://www.al-jazirah.com/٨٩٨١٧/cp٥٧.htm

[٢] أحمد عبد المحسن .. المدير التنفيذي للبيئة والصحة والسلامة في (دبي العالمية)، صحيفة العالم، العدد الصادر في (٢٠٠٧/١٠/٢٦)، الموقع الإلكتروني: (www.alalam.ae).

من الجوع، والحد من الفقر، والحصول على أغذية صحية آمنة، وهو ما يسمى (يوم الغذاء العالمي) وقد وجدنا من خلال دراستنا بأن (١٥٠) دولة شاركت خلال العام الماضي (٢٠٠٧) في هذا اليوم الهادف إلى ترويج مفهوم "حق الغذاء لجميع الناس"، وذلك من أجل العمل على توفير الطعام للفقراء والمساكين[١].

- ومن أسباب الفقر المرتبطة بقصور مناهج التعليم، ما يتمثل بسوء استثمار الكثير من دول العالم للأراضي الزراعية، بسبب التخلف الزراعي الذي تعاني منه، فضلاً على عدم امتلاك المكائن الزراعية المتطورة. ويؤدي هذا التخلف الزراعي إلى تلف الأراضي، وفقر محصولها، ووفقاً لما صدر عن مؤتمر الأمم المتحدة بأن (٤٠ %) من أراضي العالم الزراعية فقيرة وتالفة إلى درجة كبيرة. ففي أمريكا الوسطى مثلاً توجد (٧٥%) من الأراضي غير صالحة للزراعة، كما أن (٥ %) من الأراضي الزراعية في

[١] صحيفة العالم، العدد الصادر في (٢٠٠٧/١٠/٢٦)، الموقع الإلكتروني: (www.alalam.ae).

أفريقيا أصبحت جرداء، وأن (١١ %) من أراضي قارة آسيا غير صالحة للزراعة[١].

❖ وعلى مستوى الوطن العربي، حذر المؤتمر الثامن للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية من ازدياد معدلات الفقر في الدول العربية موضحا أن أكثر من ثلثي سكان العالم العربي يعانون من الفقر. وقال رئيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية[٢] في كلمته خلال افتتاح أعمال المؤتمر الذي عقد العام الماضي في القاهرة بتاريخ (١٩/أبريل/٢٠٠٧) تحت عنوان: الفقر والمؤسسات والتنمية في العالم العربي: أن هناك أكثر من (٣٠) دولة على مستوى العالم تعانى من الفقر إلا أن معدلاته تزداد في الدول النامية خاصة العربية منها. وأوضح أن الإحصائيات الدولية تكشف أن نحو (٩٠٠) مليون شخص يشكلون (١٤%) من سكان العالم انتقلوا في الآونة الأخيرة من الفقر إلى حافة الجوع وأن (١٣) طفلاً يموتون جوعاً كل دقيقة في الدول الفقيرة متوقعاً تضاعف عدد الفقراء في العالم إلى (٤) مليارات نسمة خلال السنوات العشر القادمة. وكشف رئيس الجمعية العربية للبحوث

[١] صحيفة العالم، العدد الصادر في (٢٠٠٧/١٠/٢٦)، الموقع الإلكتروني: (www.alalam.ae).
[٢] منذر الشرع .. رئيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.

الاقتصادية أن ديون العالم الثالث زادت من (٧٥٠) مليون دولار عام (١٩٨٢) إلى (١,٣) مليار دولار عام (١٩٩٨) و(١,٦) مليار دولار خلال عام (٢٠٠٧)[١].

الحلول المطروحة:

بالتأكيد ينبغي اتخاذ مجموعة من التدابير لحل مشكلة الفقر، والتي يأتي في مقدمتها إصلاح مناهج التعليم، وتغييرها بحيث تكون مناهج تطبيقية، تحفز الطالب على التفكير الإيجابي، وتحفزه على العمل الإنتاجي بيديه وفكره، كي يتمكن في المستقبل من امتلاك مهنة يستفيد منها هو وعائلته، ويستطيع من خلالها العيش بكرامة بعيداً عن شبح الفقر، وبعيداً عن مد اليد للآخرين طلباً للمعونة.

إننا ومن خلال هذا المنبر، نود التركيز على أهمية التعليم التطبيقي العملي، الذي يمكن أن تكون له ثمار ملموسة ومحسوسة على أرض الواقع، بعيداً عن العلوم النظرية التي تبقى حبيسة عقول العلماء والمفكرين دون أن يجني ثمارها أبناء المجتمع. وذلك لا يمكن أن يتم إلا من خلال مناهج تعليمية معاصرة، تعتمد منهج

[١] http://www.spa.gov.sa/print.php?id=٤٤٢٤٨٥

تخريج الطالب للعمل في سن التكليف (سن ١٥ عاماً) توافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية، بعيداً عن التأثر بالمناهج الأجنبية، البعيدة كل البعد عن قيمنا ومبادئنا الإسلامية الأصيلة.

إننا وبكل صدق نسأل الله تعالى أن ييسر أمر الجميع نحو الاهتداء إلى مناهج تربوية وبرامج تعليمية ناجعة تيسر السبيل نحو خلق جيل صاعد منتج، متمكن من القضاء على مشكلة الفقر، ونحن بذلك إنما نجسد قول الباري تعالى:﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْماً﴾ [طه: ١١٤]. مع الاعتراف بأننا مهما عملنا ومهما قدمنا، فإن هناك الكثير والكثير في المستقبل.. قال تعالى: ﴿وَمَا أُوتِيتُم مِّن الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ [الإسراء / ٨٥].

وإنني إذ أشجعكم وأحفزكم على رسم السياسات البنّاءة، واتخاذ القرارات المتميزة، أشدد على أهمية أن تكون هذه السياسات والقرارات قابلة للتطبيق على أرض الواقع، كي لا نكون ممن عناهم الله ﷻ في قوله تعالى:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ

مَا لا تَفْعَلُونَ * كَبُرَ مَقْتاً عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢-٣].

وبالإضافة إلى الدور الرئيسي لمناهج التعليم في القضاء على مشكلة الفقر، فإن هناك تدابير أخرى مثل تصحيح الخلل الكبير في توزيع الثروة الوطنية والقومية، وتحمل النخبة الثرية العربية مسؤولياتها في تنمية مجتمعاتها، من خلال تشغيل رؤوس الأموال المهاجرة في مشروعات تعود بالنفع على الفقراء بدلاً من توظيفها في الخارج. ومن خلال تحول المجتمع العربي من مجتمع استهلاكي إلى مجتمع إنتاجي، ومن خلال إصلاح كافة التشريعات والسياسات والإجراءات التي تسهم في تفعيل التعاون الاقتصادي بين أقطار الوطن العربي وتحقيق وحدة اقتصادية بين البلدان العربية.

وفي ختام حديثنا عن مشكلة الفقر نود توجيه كلامنا إلى فقراء العالم عموماً، وإلى فقراء المسلمين والعرب على وجه الخصوص، فنقول: ينبغي عليكم أيها الفقراء أن تأخذوا بأسباب التغيير، وتسعوا نحو كسب الرزق الحلال، من خلال العمل النافع،

وأن لا تتقاعسوا عن الحركة والنشاط، فإن السماء لا تمطر ذهباً. وإن العمل الدءوب يبعد شبح الفقر، والنشاط بسن الشباب، والفتوة في سن التكليف، يرفعان من مقام الإنسان، ويبعدان الكسل عنـــه، ويجلبان الخير له ولأسرته.

الجانب الثاني: انتشار المرض..

سؤالنا في هذا الجانب هو:

ما سبب انتشار المرض في أغلب دول العالم؟

الجواب:

إن سبب انتشار المرض يتمثل في قصور المناهج التربوية والتعليمية، التي تفتقر إلى تزويد الإنسان بالمعلومات الصحية الضرورية التي تعرفه بأهمية ممارسة الرياضة بشكل منتظم، وترشده إلى الأطعمة الصحية الخالية من المواد الكيماوية الحافظة التي تدمر بنية الإنسان، وتؤذي جهاز المناعة في جسمه.

يضاف إلى ذلك أن الفقر – الناشيء أيضاً عن سوء مناهج التعليم – يؤدي حتماً إلى تفشي المرض. علماً بأن المرض يعبر عن مشكلة أشد ضرراً وأعظم وقعاً من مشكلة الفقر، على الرغم من العلاقة القوية التي تربط بين المشكلتين.

إن عامل سوء التغذية، وعدم معرفة نوع الغذاء المفيد، وتزايد الأطعمة المصنعة كيماوياً .. كلها عوامل تؤدي إلى ظهور مشكلة

المرض وانتشاره بصورة رهيبة، ومن ثم التسبب في ضعف الحياة الصحية للإنسان، وارتفاع معدلات الوفيات بصورة مذهلة. علماً بأن ارتفاع معدلات الوفيات هذه جاء بسبب الإصابة بأمراض تدمر جهاز المناعة لدى الإنسان مثل مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، فضلاً عن أمراض القلب، والسرطان، والكوليرا، والملاريا، والحمى الصفراء، وغيرها. يضاف لها الأمراض التي تصيب الحيوانات والتي يمكن أن تنتقل للإنسان عن طريق العدوى مثل جنون البقر، وأنفلونزا الطيور.

والأرقام والإحصائيات الآتية تشير إلى خطورة الأمراض المنتشرة في عصرنا الحالي:

- ❖ من أخطر هذه الأمراض، يأتي (الإيدز) الذي أنتشر بصورة رهيبة على مستوى العالم وبخاصة في مناطق جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا وبعض أجزاء آسيا. وكشف تقرير صادر عن صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (يونيسيف) عن خطورة وضع الأطفال الذين يفقدون أسرهم بسبب مرض الايدز لافتاً إلى أن حوالي (١٥,٢)

مليون طفل دون سن (١٨) عاماً فقدوا أسرهم خلال العام الماضي (٢٠٠٧) بسبب الايدز١. مما يحتم الإسراع في مكافحة مرض الايدز، والاستمرار بوضع الحلول للحد من خطورته. وأظهرت دراسات الصحة العالمية بأن السبب الرئيسي، والمساهم الأكبر في تفشي مرض الايدز، هو العلاقات الجنسية المحرمة، وعمليات نقل الدم التي تتم بعيداً عن رقابة المؤسسات الصحية ذات العلاقة، فضلاً عن ضعف الوعي الصحي الخاص بأساليب الوقاية من هذا المرض الفتّاك.

❖ وفيما يتعلق بمشكلة تناول المياه الملوثة، وأثرها الخطير على صحة الإنسان، أشار تقرير لمنظمة (اليونيسف) إلى أنه ما زال هناك مليار شخص على مستوى العالم يعيشون بلا مياه آمنة، ووضع مرافق الصرف الصحي أسوأ من هذا بكثير، حيث ما يزيد عن ملياري شخص يعيشون من دون مرافق الصرف الصحي الأساسية. وتفيد التقديرات أن (٤٢٥) مليون طفل تحت سن الـ (١٨) ما زالوا لا

---

١ http://www.annabaa.org/nbanews/٦٦/٥٧٤.htm

يحصلون على مياه محسنة، وأكثر من (٩٨٠) مليون شخص لا تتوفر لهم مرافق مناسبة للصرف الصحي. ومن المعلوم أن المياه ومرافق الصرف الصحي حاجتان ضروريتان بحد ذاتهما، لكنهما أيضاً من المتطلبات الضرورية لتحسين التغذية ولتخفيض وفيات الأطفال والأمهات ومكافحة الأمراض، ويومياً يسفر استعمال المياه غير الآمنة والافتقار إلى مرافق الصرف الصحي الأساسية عن موت أكثر من (٥٠٠٠) طفل تحت سن الخامسة بسبب الإسهال، والأطفال هم من يدفع ثمن الافتقار إلى هذه الخدمات الأساسية[١].

❖ بمناسبة يوم الطفل الذي يوافق كل سنة في يوم (٢٠ نوفمبر)، انتقدت جمعيات حكومية وغير حكومية وخيرية وفاة أكثر من (١١) مليون طفل دون الخامسة وأكثر من سبعة ملايين آخرين دون أن يحتفلوا بعيد ميلادهم الأول سنوياً بسبب الفقر والمرض. وأشارت هذه الجمعيات إلى أن دول وحكومات لجنوب والشمال كانوا قد تعهدوا في قمة

[١] http://www.unicef.org/arabic/media/٢٤٣٢٧_٣٦٠٣٠.html . ولمزيد من المعلومات يمكن زيارة موقع منظمة اليونيسف: http://www.unicef.org/videoaudio/index.html

الألفية بالعمل على خفض معدل الوفيات الأطفال إلى الثلث بحلول العام (٢٠١٥)، وهو ما يبدو هدفاً بعيد المنال بصفة عامة. وتشير إحصائيات رسمية إلى أن أكثر من (٣٠) ألف طفل دون الخامسة يموتون يومياً، بسبب سوء التغذية وأمراض بسيطة يمكن تحاشيها في الدول مثل التهابات الجهاز التنفسي والإسهال والملاريا[١].

- كشف تقرير عالمي أصدرته اليونيسف أن حوالي (٥,٦) مليون طفل يموتون سنوياً لأسباب من بينها عدم حصولهم على ما يكفي من المغذيات اللازمة. كما يفيد التقرير أنّ خطر الموت المبكّر يحدّق بـ (١٤٦) مليون طفل يعانون من نقص الوزن بسبب نقص التغذية الناتج عن النقصٍ في استهلاك الغذاء وللإصابة المتكررة بالأمراض المعدية وعدم توفّر العناية. وهو ما يتسبّب في تأخير نموّ الطفل ويؤثّر في قدرة الفتيات لاحقاً على إنجاب أطفال يتمتّعون بصحة جيّدة[٢].

---

[١] http://www.alhourriah.org/?page=ShowDetails&Id=٢٥٧٠&table=news

[٢] http://www.unicef.org/arabic/nutrition/nutrition_٣٣٧٢٧.html

❖ وبالنسبة إلى مرض السرطان الخبيث، فقد قالت الجمعية الأمريكية لمكافحة السرطان إن مرض السرطان بأنواعه المختلفة سيفتك بحوالي (٧,٦) مليون شخص هذا العام وإن سرطان الرئة الناجم إلى حد كبير عن التدخين يؤدي إلى وفاة (٩٧٥) ألف رجل و (٣٧٦) ألف امرأة. وتوقعت الجمعية ان يصاب نحو (١٢,٣) مليون شخص بالسرطان هذا العام استناداً لبيانات الوكالة الدولية لأبحاث السرطان التابعة لمنظمة الصحة العالمية. وأظهر التقرير أن نحو (٢٠) ألفاً يتوفون متأثرين بمرض السرطان كل يوم في أنحاء العالم، وأن التدخين مسؤول مسؤولية كبيرة عن الاصابة بسرطان الرئة. علماً أن الاصابة بالسرطان تتزايد في الدول النامية بسبب عادات لها صلة بالمرض مثل التدخين وتناول غذاء يحتوي على نسبة كبيرة من الدهون المضرّة. وتوقع التقرير ان يصاب (٥,٤) مليون شخص بالسرطان في الدول المتقدمة وان يتوفى (٢,٩) مليون مقابل (٦,٧) مليون إصابة و(٤,٧) مليون حالة وفاة في الدول النامية. وبصفة عامة فان (٧٥ %) من الأطفال الذين

يصابون بالسرطان يعيشون لمدة خمس سنوات في دول أوروبا وأمريكا الشمالية مقابل ثلاث سنوات لما بين (٤٨ – ٦٢ %) من الأطفال المصابين بالمرض في دول أمريكا الوسطى[١].

[١] http://www.annabaa.org/nbanews/٦٧/٥١٢.htm

الحلول المطروحة:

بعد هذا الاستعراض لمجموعة من الحقائق والإحصائيات الخاصة بمجموعة من الأمراض على مستوى العالم، نود القول بأننا على قناعة تامّة بأن البرامج التربوية والمناهج التعليمية يمكن لها أن تلعب دوراً جوهرياً، وتؤدي واجباً مركزياً في معالجة أو التقليل من الأسباب المؤدية إلى نشوء الأمراض، وذلك من خلال بث الوعي بين الشباب بأهمية المحافظة على أجسامهم وأبدانهم، والابتعاد عن جميع المحرمات من المأكولات والمشروبات والسلوكيات والتصرفات.

وفي رأينا إن الإنسان إذا أراد أن يعيش حياة صحية بعيدة عن منغصات الأمراض وسلبياتها، عليه أن يكون متوازناً بين أربعة عناصر تشكل بمجملها مقومات التوازن الطبيعي في حياة الإنسان، وهي (الحياة، الغذاء، الحركة، الأمانة).

ونحن في المؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم بدبي.. ولأننا نؤمن إيماناً راسخاً بأهمية هذه المقومات الأربعة، فقد وفقنا الله تعالى إلى إنشاء نادي التوازن ليكون منارةً مضيئة على طريق إيجاد حياة

صحية للإنسان خالية من الأمراض. وقد وضحنا أهداف واستراتيجيات هذا النادي بمؤلف خاص، أقرته إدارة الرقابة في المجلس الوطني للإعلام في دولة الإمارات عام (٢٠٠٧) وعنوانه هو:

مقومات التوازن الطبيعي في حياة الإنسان
(الحياة – الغذاء – الحركة – الأمانة)

وإن هذا النادي يعد مرشداً لأفراد المجتمع، ومبيناً لهم ضرورة وأهمية تحقيق مبدأ التوازن في هذه العناصر الأساسية للحياة برمّتها. وليكون وجهتهم الصحيحة نحو تحقيق حياة سعيدة هانئة بعيدة عن المشاكل، والقلق، والتوتر، والأمراض .. مليئة بالتفاؤل، والفرح، والسعادة، والإقبال الإيجابي على العمل والإنتاج.

الجانب الثالث: تفشي الفوضى..

سؤالنا في هذا الجانب هو:

ما سبب تفشي الفوضى في معظم دول العالم؟

الـــجـــواب:

إن سبب تفشي الفوضى يتمثل في فشل مناهج التعليم المعاصـــرة في زرع العلم الصحيح في عقول الطلاب، مما يولد حالـــة مـــن الفوضى الفكرية الواسعة، وشيوع الآراء والنظريات المتـــضاربة والمتعارضة، التي تؤدي إلى زرع الأضغان والأحقاد بين البشر. إذ يحاول كل فريق إثبات صحة وجهة نظره بمقابل أثبات خطـــأ رأي الفريق المقابل.

يضاف إلى ذلك أن زيادة الفقر، وانتشار الأمراض، المشار إليهما سابقاً، والناتجان عن سوء مناهج التعليم الحالية أيضاً، يـــساهمان بشكل كبير في تعميق حالة الفوضى في المجتمعات المختلفة. لأن الفقر والمرض يؤديا إلى عجز الإنسان عن إدارة أمـــور حياتـــه المختلفة، وتفشي ظاهرة البطالة، بما يجعله يُنفس عن حالة اليـــأس

والقنوط التي يعاني منها بأساليب فوضوية بعيدة عن الحكمة والتروي.

إن الفوضى يمكن تشخيصها ليس على المستوى الفكري فقط. بل إنها موجودة على المستوى السياسي من حيث شيوع حالة عدم الاستقرار، وكثرة المظاهرات المدمرة. أو على المستوى الاقتصادي والمؤسسي من حيث انتشار ظاهرة الفساد الإداري والتسويق المغشوش، وضياع الأوقات البنّاءة والثمينة. أو على المستوى الاجتماعي من حيث تدني مستوى الأخلاق، وانتشار السرقات وخيانة الأمانات، وضياع الحقوق، وإهمال الواجبات بين شريحة الشباب.. هؤلاء الشباب الذين أصبحوا وقوداً لهذه المظاهرات والإضرابات ونشر الأفكار الهدّامة المتضاربة.
لقد أظهرت الدراسات الاجتماعية الحديثة بأن المظاهرات والإضرابات ومنفذوها هم غالباً من الشباب العاطلين عن العمل، والذين تتراوح أعمارهم عادةً بين (١٧ – ٢٥) سنة، وفي هذا الشأن نبه أمين عام الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية[١]، إلى أن

[١] محمد رضا العدل .. أمين عام الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.

عدد سكان العالم العربى البالغ حالياً (٣١٠) ملايين نسمة سوف يزداد بمقدار (١٥٠) مليون نسمة خلال الـ (٢٠) عاماً المقبلة، وأن معدلات البطالة سوف ترتفع من (١٥) مليوناً حالياً إلى (٥٠) مليون عاطل الأمر الذي يترتب عليه ضعف النمو وزيادة معدلات الفقر[١].

إن هؤلاء العاطلين عن العمل، وبسبب معاناتهم الاقتصادية والاجتماعية والنفسية نجدهم يستغلون كل المناسبات في التعبير عن سخطهم ويصبون جام غضبهم على تخريب الممتلكات، وهذا فعلاً يؤدي إلى تعطيل الإنتاج، ودمار المصالح الخدمية، وضياع الشباب وقلقهم، وانخفاض مستوى إبداعهم وابتكارهم، وصدق من قال: "إن الفراغ مفسدة، والبطالة شر، والفقر قتل".. فلا حياة لأمة لا يعمل شبابها في عنفوان قوتهم وفتوتهم في العمل المفيد، والإنتاج المبدع، والتقدم بالعلم النافع.

[١] http://www.spa.gov.sa/print.php?id=٤٤٢٤٨٥

الحلول المطروحة:

إن مناهج التعليم يجب أن تركز على نشر مبادئ الآلفة والمحبة الأخوية الصادقة والتسامح والتعاون بين الناس أجمعين، مع التركيز على العوامل المشتركة بين أفراد المجتمع، والقضاء على الاختلافات العرقية والمذهبية والطائفية في سبيل إقامة مجتمع موحد، أفراده متحابون ومتعاونون. عملاً بقول الله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعاً وَلاَ تَفَرَّقُواْ وَاذْكُرُواْ نِعْمَتَ اللّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاء فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً وَكُنتُمْ عَلَىَ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [آل عمران:١٠٣]. وكذلك حديث الرسول الكريم ﷺ: (لا تختلفوا فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا) [أخرجه البخاري].

ولقساوة الظروف، وعموم الفوضى، وقصور العملية التربوية والتعليمية .. فإننا في المؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم بدبي عمدنا إلى إنشاء الرابطة العالمية للتربية والتعليم .. وقمنا بتوضيح

المنهج والفكر الذي تستند عليه الرابطة في كتاب خاص بهذا الشأن تحت عنوان:

(أهداف الرابطة العالمية للتربية والتعليم)

وهو كتاب أقرّه المجلس الوطني للإعلام بدولة الإمارات خلال العام (٢٠٠٧). وفي هذا الكتاب ذكرنا بأن أية دولة تسعى إلى تحقيق الرفاهية لأبنائها، وتريد أن تنعم بالهدوء والاستقرار لا بد لها من تحقيق ثلاث مبتغيات، هي:(إيجاد المجتمع الراقي، وبناء اقتصاد قوي، وتحقيق السياسة المستقرة). ففي نظرنا إن هذه العناصر أو الأهداف الثلاث للرابطة هي المفتاح الحقيقي الفعال للقضاء على الفوضى ولإيقاف تفشيها في المجتمعات العالمية، وبالتالي تجنب سلبياتها.

إن تحقيق الاستقرار والقضاء على الفوضى يحتاج من دون شك إلى إدارة فاعلة وقيادة حازمة، والتي تعد من المتطلبات الرئيسة لنجاح المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية والتربوية والتجارية والصناعية والزراعية والصحية والعسكرية، إذ إن الإدارة الناجحة والقيادة الواعية روح الحياة البشرية، وقلبها النابض في التنظيم

والتخطيط والتنفيذ والتقويم. فالإدارة البارعة، والقيادة المتفاعلة سر نجاح الأمم في تقدمها الحضاري، وتطورها الريادي.

إن الإدارة المنظمة والقيادة المتجاوبة وظيفة إنسانية ضرورية في رسم الأهداف الصائبة، وتوفير الوسائل المفيدة في تحقيق الأهداف وترجمتها إلى تطبيقات عملية نافعة، وفي تحديد الزمن المحدد المدروس، لمواصلة التنفيذ الفعال بإجراءاته وآلياته خطوة خطوة، لإظهار إبداعات المنفذين في نجاح أي مشروع، وتسهيل عملية المتابعة في تذليل الصعوبات وإبراز النجاحات، ثم الوصول إلى تقويم متواصل في أداء الأعمال، وتحسين الإنتاج، وكشف الانحرافات مما يؤدي إلى تطوير المشروع ونجاحه. ولا تتم هذه الدورة بصورة متكاملة مترابطة إلا على يد مدير مبدع، وقائد حازم في إدارة تنظيمية واعية.

وفي الحقيقة أنَّ الصلة بين الإدارة والقيادة صلة عضوية لا انفصام فيها، وهما عملة واحدة ذات وجهين، فلا يكون المدير ناجحاً ما لم يكن قائداً جريئاً، ولا يكون القائد حازماً ما لم يكن إدارياً بارعاً،

حيث أن كلاهما يتصفان بالقوة والأمانة، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الأَمِينُ﴾ [القصص:٢٦].

ولذلك فإن المدير الناجح والقائد المحنك يسعيان دائماً إلى تحقيق ولاء العاملين في المؤسسة التي يديرها بحكمة ودراية، حيث أن الولاء الواعي من قبل العاملين لمؤسستهم يؤدي إلى نجاح المؤسسة، وإتقان العمل، وزيادة الإنتاج ورواجه، واستمراريته.

وللقضاء على الفوضى بشكل نهائي وتام، لا بد من قيام برامجنا التربوية ومناهجنا التعليمية بالاهتمام بالقيم والمبادئ الأخلاقية السامية والتي يأتي في مقدمتها (السلام، والعدل، والتعاون، والصدق، والمحبة).

إن هذه القِيَم هي الأساس الذي ينبغي زرعها في نفوس وعقول أطفالنا وشبابنا، كي يكونوا بحق مفتاحاً لتحقيق الاستقرار والقضاء على الفوضى.

الخـــاتمـــة:

بفضل الله تعالى، وبتوفيق منه عز وجل، تمكنّا مـــن خـــلال هـــذه الورقة العلمية، من إثبات الحقائق الثلاث التي أشرنا إليها في مقدمة البحث، وهي:

الحقيقة رقم (١) ..

شيوع مشكلة الفقر، وانتشار المرض، وتفشي الفوضى فـــي دول العالم. مع التزايد المستمر لهذه المشكلات.

الحقيقة رقم (٢) ..

إن قصور مناهج التعليم الحالية، وعدم صلاحيتها، وطـــول عـــدد سنوات الدراسة، هي السبب الأساس في شـــيوع الفقـــر وانتـــشار المرض وتفشي الفوضى.

الحقيقة رقم (٣) ..

للقضاء على الفقر والمرض والفوضى، يجب علينا إصلاح مناهج التعليم وتطوير الاقتصاد، بحيث تشتمل هذه المناهج على ما يحتاجه الإنسان من معلومات في حياته العملية، وتجنب الحشو النظري غير المفيد، فضلاً على أهمية تخريج الطالب للعمل في سن التكليف، توافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية.

إن هذه الحقائق يجب أن تحفز جميع المعنيين في حقل التربية والتعليم على إطلاق شعار التغيير الجذري لجميع المناهج التعليمية والبرامج التربوية الخاطئة، والمنتشرة في المؤسسات التعليمية المعاصرة، بغية تحقيق أهدافنا في محاربة الفقر، والقضاء على الأمراض، والتخلص النهائي من جميع أشكال الفوضى. وذلك لا يمكن أن يتم إلا من خلال نظام تربوي جديد يرفع شعار: **(تَعَلَم لِتَعمَل .. وَاعمَل لِتُعَلِم)**.

انطلاقاً من هذا الشعار، وتنفيذاً لمتطلباته التربوية والتعليمية، فقد وفقنا الله تعالى إلى تأسيس مدرستنا الإسلامية للتربية والتعليم بدبي، لتكون بحق تجربة تعليمية أنموذجية يسهل تعميمها في كل المجتمعات الراغبة بالتطور والارتقاء، وتكون محققة لكل الأهداف

التربوية المرجوة، مع التنشئة الدينية القوية وترصينها، والتمكن من اللغة الإنكليزية، والإفادة من استخدام الكومبيوتر، فضلاً على التأكيد على دور الفتاة في نهضة المجتمع، وتحقيق الأهداف الإيجابية الشاملة.

وهكذا فالمدرسة الإسلامية للتربية والتعليم قد أصبحت في مسيرتها التربوية مدرسة متميزة بفكرتها التي تؤكد على أن يبدأ التلميذ الذي أكمل الخامسة من عمره، ويظل في المدرسة تسع سنوات بعد أن مرَّ بالمرحلة التأسيسية التي أمدها (ثلاث سنوات) والمرحلة التوجيهية التي أمدها (ثلاث سنوات)، ثم المرحلة التخصصية والتي أمدها (ثلاث سنوات) بأسلوب تدريسي متميز مبني على التعلم الذاتي في التعليم والتدريب ثم التطبيق، وبعدها يتخرج الطالب ببحث تخرج شامل في كل ما درسه من علوم نظرية وتطبيقية[1].

[1] لمزيد من المعرفة عن المدرسة الإسلامية للتربية والتعليم، يرجى الاطلاع على الكتب الآتية:
١. لماذا نتعلم، سعيد بن أحمد آل لوتاه.
٢. التعليم بمنظور تربوي جديد، سعيد بن أحمد آل لوتاه.
٣. أهداف الرابطة العالمية للتربية والتعليم، لجنة التأليف والترجمة والبحوث.
٤. النظام التربوي والتعليمي البديل، المؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم.

وأخيراً وجدنا لأنفسنا مسؤولية التبليغ والإفادة من مناهجها، والسعي الجاد إلى تعميم رسالتها وترصين أهدافها، والاستعداد مادياً ومعنوياً وفكرياً لتقديم كل المساعدات لتعميم فكرة المدرسة والإفادة من تجربتها الرائدة.. فإننا بتطبيق هذه الفكرة نكون قد حققنا أهدافنا السامية في إيجاد المجتمع الراقي، وبناء الاقتصاد القوي، وتحقيق السياسة المستقرة.

اللهم إني قد بلغت .. اللهم فاشهد.

.. الملاحــق ..

الملحق رقم (١).. ملخص البحث

تحديــث التعليــم وتطويــر المناهــج

مما لا شك فيه أن التربية والتعليم يتحملان مسؤولية جسيمة في تطوير المجتمع، وذلك لخطورة تأثيرهما في مواكبة التقدم العلمي. ولدورهما الفعال في بناء الإنسان المنتج. ولهذا فإن تحديث التعليم وتطوير مناهجه تعد من ضرورات العملية التربوية، ومن متطلبات الحياة المعاصرة. إلا أننا نلاحظ بأن النظم التربوية الحالية ومناهجها الدراسية عاجزة عن معالجة مشكلات المجتمع المتزايدة. وفي قناعتنا توجد ثلاث قضايا رئيسة تأتي في مقدمة المشكلات الناتجة عن تدني مستوى التعليم في العالم العربي، خاصةً إن تقرير البنك الدولي الذي نشر خلال شهر فبراير الجاري من عام (٢٠٠٨)، أشار إلى أن التعليم في العالم العربي دون المستوى المطلوب[١].

[١] http://news.bbc.co.uk/low/arabic/world_news/newsid_٧٢٢٧٠٠٠/٧٢٢٧٦٣٠.stm

❖ مشكلة الفقــر..

الفقر.. مشكلة خطيرة مستشرية في معظم المجتمعــات البــشرية، وهي في تزايد مستمر، إذ أشارت تقارير البنك الدولي إلــى تــدني مستوى الدخل لدى الفقراء في بعض الدول إلى مستوى يقــل عــن (٦٠٠) دولار سنوياً، وأن هنا (٦٣٠) مليون فقير يعيشون في فقــر مدقع، وأن حوالي (١٣) مليون طفل في العالم يموتون سنوياً قبــل اليوم الخامس من ميلادهم، وأن (٨٥٤) مليون امرأة ورجل وشــيخ كبير في السن يبيتون كل ليلة على معدة خاوية، وأن (١٣) طفــلاً يموتون جوعاً كل دقيقة في الدول الفقيــرة، وأنــه مــن المتوقــع تضاعف عدد الفقراء في العالم إلى (٤) مليــارات نــسمة خــلال السنوات العشر القادمة. وفي قناعتنا لا يمكن تــسديدها إلا بتغييــر النظام التعليمي، وتخريج الإنسان المنتج في سن التكليــف. وهكــذا فإن كل هذه الأزمات في اعتقادنا لا يمكن معالجتها إلا عن طريــق تحديث التعليم وتطوير مناهجه، وخاصة التعليم التطبيقــي العملــي الذي يمكن أن تكون له ثمار ملموسة ومحسوسة على أرض الواقع، بعيداً عن العلوم النظرية التي تبقى حبيسة عقول العلماء والمفكرين دون أن يجني ثمارها أبناء المجتمع.

❖ تفشي المرض ..

المرض.. مشكلة كبيرة لا تقل خطورةً عن مشكلة الفقر، علماً بأن الكثير من الأمراض ربما تكون ناتجة عن واقع الفقر الذي يعانيه كثير من البشر. لا يخفى عليكم بأن هناك أمراضاً فتّاكة في انتشار متواصل يأتي في مقدمتها مرض (الإيدز) والعياذ بالله. حيث أن هناك (١٥,٢) مليون طفل سنوياً دون سن (١٨) فقدوا أسرهم خلال العام الماضي (٢٠٠٧) بسبب الإيدز. وفيما يتعلق بمرض السرطان الخبيث، فإنه سيفتك بحوالي (٧,٦) مليون شخص هذا العام، وأن نحو (٢٠) ألفاً يتوفون متأثرين بمرض السرطان كل يوم في أنحاء العالم. ومع هذه الإحصائيات الخطيرة، نؤكد على ضرورة قيام البرامج التعليمية والمناهج التربوية بأداء دور مركزي في توعية الجيل الناشئ بأهمية المحافظة على صحته، مع التعريف بالغذاء الصحي المحتوي على الفيتامينات الضرورية للجسم، والخالي من المواد الكيماوية الحافظة التي تؤثر سلبياً على جهاز المناعة لدى الإنسان. كما فصلنا ذلك في كتابنا الموسوم "مقومات التوازن الطبيعي في حياة الإنسان: الحياة، الغذاء، الحركة، الأمانة".

❖ **انتشار الفوضى ..**

الفوضى.. وهي مشكلة بدأت تسود في مختلف مناطق العالم. وفي معظم المرافق الحياتيـــة، وعلـــى مختلـــف الأصـــعدة الـــسياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية، مما يشجع على نمو حالة عدم الاستقرار. فهناك المظاهرات التخريبية المدمرة، والتسويق التجاري المغشوش، والفساد الإداري الذي ينخـــر فـــي جـــسد المؤســـسات الحكومية والخاصة على حدٍ سواء، وتفشي ظاهرة البطالة، وخيانـــة الأمانات، وشيوع السرقات، وإهمـــال الواجبـــات. وقـــد أظهـــرت الدراسات بأن أغلب المشكلات والمظاهرات تأتي من قبل الـــشباب العاطل عن العمل، الذين تتراوح أعمارهم بـــين (١٧- ٢٥) ســـنة. علماً بأنه من المتوقع ارتفاع معدلات البطالة في العالم العربي مـــن (١٥) مليوناً حالياً إلى (٥٠) مليون عاطل بعد (٢٠) عام.. الأمـــر الذي يؤكد على أهمية تغيير البرامج التربوية والمناهج التعليمية بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، وهنا نعود ونشير إلى وجـــوب ربط العلم بالتطبيق، في مدارس ومعاهد وجامعات معاصرة تعرف جيداً ما ينبغي عليها فعله في مجال دعم مسيرة التطور والارتقـــاء العلمي.

الملحـــق رقـــم (٢)

مقتـــرح للتنفيـــذ: مشـــروع شركـــات التعليـــم

تعميقاً للجانب التطبيق في ورقتنا العلمية، نطرح ضمن هذا الملحق تصورنا الشخصي عن مشروع شركات التعليم ونرجو أن يجد فيه المربون ورجال التعليم البلسم الشافي لجميع سلبيات النظام الحالي.

مشـــروع نظـــام شركـــات التعليـــم

بحث اقتصادي واجتماعي لقضية التربية والتعليم

في دولة الإمارات العربية المتحدة

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي علَّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والـــسلام علـــى سيدنا محمدٍ المعلِّمِ الأول، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

إن العلم أهم ما تميز به الإنسان عن سائر المخلوقات؛ لأن العلـــم وليد العقل والتفكير والتمييز، وهي الصفات التـــي كـــرم الله بهـــا الإنسان.

لذلك كان التعليم من أهم مقاييس التفاضل بين البشر، مهما اختلفت أجناسهم، وتباينت ألوانهم. وهكذا حُقَّ للأمم التي تحظى بحظٍّ وافرٍ من التعليم أن تتقدم الصفوف، وتركب الفضاء، وتعتلي الجـــوزاء؛ لكن كيف يصل العلم إلى هذه العقول، ويوجهها التوجيه الـــسليم، الذي يحقق لها ولأمتها، وللعالمَ مِنْ حولها النفع؟

لقد انتشرت المؤسسات التعليمية في مختلف بلدان العالم، وأصبح لكلٍّ منها منهاجٌ يترجم سياستَها التعليمية، وتحاول به أن تحقق أهدافها التربوية. ومع تعدُّد المناهج وتطوُّرها – حيناً بعد حين – يشكو القائمون على التعليم في العصر الحاضر من تدني مستويات التلاميذ، وضعْفِ تحصيلهم، وعجزهم بعد التخرج عن مواجهة الحياة؛ لأنهم يتخرجون في ظل مناهِجَ يتركز جلَّ اهتمامها في الكم لا في الكيف، مناهج لا يدور فيها إلا سؤالٌ واحد، هو كم درس التلميذ؟ دون النظر إلى طول فترة التعليم، ودون الاهتمام بظروف البيئة والمجتمع واختلافها باختلاف المعتقدات والعادات؛ ولكن الأصوات التي ارتفعت بالشكوى كانت دائماً ترضى بالحلول الجزئية السريعة، وتنخدع بما يُسمَّى تطويرُ المناهج، أو تعديلُ طرق التدريس، أو تبديلُ المقررات، أو غيرُ ذلك من العبارات التي تخفِّف الألم ولكنها لا تقضي على الدَّاء.

إن الأفكار والمناهج التي توجِّه العملية التربوية والتعليمية في كلِّ دولة يجب أن تخضعَ للتطوير والتغيير من حينٍ لآخر، حتى تتماشى مع الحاجاتِ العصريَّةِ، ومتطلبات التكنولوجيا من سرعةٍ

في التحصيل، ودقةٍ في التدريب، وتميُّزٍ في الأداءِ والعمــلِ. وإن الناظر اليوم إلى قضية التربية والتعليم في دولتنا المباركة يجد أن مناهجها ووسائلها وموجهاتها التربوية لا تتماشى أبداً مع الحاجات العصرية، ولا تتناسب مع التطور الذي قد حدث فــي القطاعــات الأخرى من صناعةٍ، وتجارةٍ، وسياحةٍ، وفنٍّ، وعمارةٍ. هذا بالرغم ممَّا للتربية والتعليم من أهمية لا يختلف عليها اثنان. ولهذا فقد آن الأوان لحسم مراجعة الموجهات الحالية للتربية والتعليم، والعمــل على تطويرها، وإدخال الأفكار الجديدة المبتكَرة فيها، حتى تحقَّــق الأهدافُ التعليمية؛ وهي: تكوين المجتمع الراقي، وبناء الاقتــصاد القوي، والسعي إلى السياسة المستقرة، بصورةٍ كاملةٍ، وبأقلِّ تَكْلُفةٍ.

وفي هذا الصدد، فإن الجميع يرجون من العملية التربوية والتعليمية الكثير؛ بحيث تقودُ المجتمع إلى تحقيق أهدافه العليا. وقد دعا نبيُّنا محمدٌ صلى الله عليه وسلم إلى العلمِ النافعِ، فقال (اللَّهمَّ إني أَعوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لا يَنْفَع..).

وفي رأيي أن هنالك سببين رئيسيين قد أوصلانا إلى ما نحن فيــه من انحطاط مريب في المجال التربوي والتعليمي؛ الــسبب الأول:

هو عدم استعمالنا لعقولنا وحواسِّنا على الوجه المطلوب، من أجل الوصول للتخطيطِ التربويِّ السليمِ. فقد ذكَّرنا – سبحانه وتعالى – بأهمية استخدام حواسنا الثلاث، ألا وهي: (السَّمعُ والبصرُ والفؤادُ)، وبيَّن لنا عاقبة عدم استعمالها، حين قال: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لاَّ يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لاَّ يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لاَّ يَسْمَعُونَ بِهَا أُوْلَئِكَ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾ [سورة الأعراف الآية:١٧٩]، ونعوذ بالله – تعالى – من أن نكون من أهل جهنَّم، نتيجة إهمال استعمال عقولنا وحواسَّنا، وعدم إعمالها في التفكير والنظر، وإعطائها فرصة التعليم والتعلم، كما يطالبنا الشرع.

أما السبب الثاني: فيكمن في استهانتنا بالوقت، وعدم إفادتنا منه بالشكل الذي يدفعنا إلى العمل بكلِّ جِدٍّ وإخلاصٍ، من أجل منفعة البشرية والخلق أجمعين. وفى هذا الشأن، فقد قال الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم: (إذا قامت قيامةُ أحدِكُم وفي يده فسيلةٌ فليغْرِسْها)، وفي هذا دَلالةٌ كافيةٌ في الحضِّ على العنايةِ بالوقتِ، والذي صار فيه النَّاسُ يضرِبون بخطورة ضياعه عَرْضَ الحائطِ.

لقد أمرنا الله – تعالى – بالتعاونِ، فقال عَزَّ مِنْ قائلٍ: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [سورة المائدة الآية:٢]، كما نهانا عن التقليد، حيث قال: ﴿وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً﴾ [سورة الإسراء الآية:٣٦].

لقد صرَّح أحد وزراء التربية والتعليم بدولة الإمارات، في إحدى مقابلاته الصحفية، بأن الوزارة تَصْرِف ما يزيد على أربعة مليارات درهمٍ في السنة الواحدة على التعليم، وأن الطالب الواحد يكلِّف أثنى عشر ألف درهم. وأضاف سعادة الوزير أن الوزارة تطالب بأربعة مليارات درهم أخري، حتى تتمكَّن من تطوير أنظمتها التربوية، والحصول على مخرجات جيدة للعملية التعليمية. وهذا اجتهادٌ غير موفق، وسعي غير محمود؛ وهو ليس بحلٍّ. والحلُّ – فيما أرى – هو ما أطرحه من فكرةِ نظام الشَّركات التعليميةِ ومدرِّس الصفِّ. ونحن حينما نتقدم بهذا الطرح، فإننا ننطلق من تجربة واقعية قد أتت أكلها، ألا وهي تجربةُ المدرسةِ الإسلاميةِ للتربيةِ والتعليمِ في دبي. والناظرُ اليومَ يشاهد خرِّيجيها

وهم يؤدون أعمالهم بأحسن صورة، ويسهمون في الإنتاج، أما طلبتها – الذين مازالوا في صفوف الدرس – فإنهم يتلقون العلم بجدٍّ واجتهاد، ويُبادِلون معلَّمهم كاملَ الاحترامِ؛ فليس من بينهم متسرِّبٌ، أو مضيِّعٌ لوقته فيما لا يفيد، حتى أصبحت المدرسة – بعون الله – النموذجَ الذي يتمناه كل والد حريص على ولده، وكل مواطن غيور على وطنه.

لكلِّ ما تقدم، وبعد إمعان التفكيرِ والتأملِ العميقين في قضية التربية والتعليم في دولتنا المباركة، فقد قمنا بإعداد هذا البحث المصغَّرِ، قاصدين من وراء ذلك إلقاء نظرةٍ اجتماعيةٍ واقتصاديةٍ شاملةٍ على التعليم، واضعين نُصْبَ أعيننا تقدم المجتمع، وما يعود عليه بالنفع، ويجعله في مصافِّ المجتمعاتِ المتماسكةِ المتعاونةِ والمتميزةِ في مناهجِها وخططِها التربويةِ، المستمدةِ من واقعِ تراثنا وديننا، والمطبقة لأحدث نظم التكنولوجيا في التعليم.

وإنني إذ أعرض عليكم هذه الفكرة العملية الجديدة، متأسياً بدعوة نبينا الكريم للإنسان بغرس الفسيلة التي بيده، كيفما كان، وأينما كان، لتنتفع بها الأجيال، لتشاركونا الرأي، وتتعاونوا معنا في

تنفيذها وتعميمها إذا لاقت لديكم قبولاً؛ حتى نتمكَّن من بلوغِ الأهداف التي قد صِرْنا في أَمَسِّ الحاجة إليها. والله من وراء القصد، وهو يهدي سواء السبيل.

شـرح فكـرة البحـث

سنقوم في هذا الباب بتقديم فكرة البحث انطلاقاً من كتابنا (الإدارة بسبع نقاط)، لما في هذا المنهج من ترتيب متميز، يسهل طرح الأفكار:

١. أهداف الفكرة:

الأهداف من الفكرة كثيرة، ولكن الهدف الأساسي وأهمها هو بناء المربي (المعلم) والذي هو العمود الفقري في نظام التربية والتعليم، إذ أنه يبني البشر ولا يقارن بمن يبني الحجر. وهكذا يجب رفع قيمة المربي المعنوية والاجتماعية والاقتصادية وتثبيت مكانته بين الطلبة وأولياء الأمور، وبهذا سوف يرقى بنفسه ليحوز السبق في المنافسة، لأنه مسؤول عن صف واحد به عدد محدد من الطلاب. والحكمة تقول العلم بالتعلم متى ما لتزم المعلم بصف واحد، إذ أن الطلبة سوف يحبهم ويحبونه ويبدى التفاعل والإيمان بالقضية التربوية والتعليمية. وبهذا نكون قد حققنا الهدف الأهم. كيف لا، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (معلم الناس

الخير حتى الحيتان في البحر تدعو له). هكذا يجب أن نفهم قيمة المعلم، وستأتيكم بقية الأهداف تباعاً فيما يلي:

- **تخفيف العبء التنفيذي على وزارة التربية والتعليم:**

لقد تبين فيما مضى من سنوات أن سيطرة الوزارة غير كافية ونسوق الدليل على ذلك في الآتي:

- لقد توالى على الوزارة العديد من الوزراء، مما جعل أولادنا حقل تجاربٍ لكلِّ وزيرٍ، بينما من المفترض أن يكون التعليم من أهم مسؤوليات الدولة، وأن يكون وزير التربية والتعليم بمثابة الأب الروحي للأجيال، ومنار قدوتهم، كما يجب أن يكون في منهاجه استقرار، وفي نظامه تطور ومواكبة.
- إن أغلب أولاد الوزراء والمسؤولين التربويين يدرسون في المدارس الخاصة، وهذا مؤشر غير سليم، يبدد الثقة في الوزارة ويجعل سيطرتها على العملية التربوية والتعليمية هشة، لا نتاج لها؛ لأنها تُظْهِر مسؤولي التربية وكأنهم على غير اقتناع بما تنتهجه الوزارة من نظم ومناهج.

- إن الكثير من المسؤولين يستخفُّون بأهمية التربية، ويضيِّعون أوقات المراجعين في روتينٍ قاتلٍ، دون حسابٍ للوقتِ، وكأنهم قد نسوا أنهم وزارة منوطٌ بهم خدمة الشعب والمجتمع.
- إن العام الدراسي تتخلله الكثير من العطل والإجازات، مما يؤدي في النهاية إلى أن يفقد الطالب ما تعلَّمه ويضيع منه في الشوارع والسينمات والمقاهي. فأين التربية التي نهدف إليها؟! وأين التعليم؟! فهل المحصلة النهائية من التعليم هي تقديم الجوائز السنوية للخريجين وأصحاب الشهادات؟

إنَّ العمل بنظام الشركات التعليمية من شأنه أن يخفف الأعباءَ التنفيذيةَ عن الوزارة، ويكون هنالك استقرارٌ في الموجهات التعليمية، بدلاً عن تعاقبها بتعاقب واختلاف الوزراء. كما يمكن – حال تطبيق هذا النظام – أن تزول الظاهرة الغريبة، والمتمثلة في التحاق أبناء المسؤولين في المدارس الخاصة. كما يمكن أن يتم الاتفاق على برنامج للأنشطةِ الثقافيةِ والرياضية، يُستفاد منه في الإجازات والعطل المدرسية.

•توفـــيـــر المـــال علـــى الدولـــة:

إن من أهم مميزات العمل بنظام الشركات التعليمية توفير الأموال على الدولة، خاصةً إذا عمل بنظام سنِّ التكليف، والذي يوفر على الأبناء السنوات الطوال التي يقضونها في التعليم، ويمكنِّهم من القيام بمسؤولياتهم في سنٍّ مبكرة، حينئذٍ سيكون الوفر أكبر، والفائدة أوضح، على الجانب الآخر نجد أنَّ الدولة ستوفر أموالاً كانت ستدفعها كرواتبَ للموظفين. ومن المعروف أن التضخُّمَ الوظيفيَّ يُعتبر من الأسباب الرئيسةِ في إهدار المال، كما أن ضَعْفَ إنجاز الأعمال، والصَّرفِ على العاطلين يفعل ذلك أيضاً. ونحن في عصرٍ متقدِّمٍ تكنولوجيًّا، وفيه يستطيع رجلُ الأعمال أن يدير أعماله عن بُعدْ. فلماذا لا نستفيد من هذه الوسائل التي أنعم الله بها علينا كما أنعم علينا من قبل بالحواس والجوارح، فنوفِّر على الدولةِ الأموالَ، ونتبنى الأطروحات المبتكرة، التي تدعو إلى الاستفادة من الوسائل التكنولوجية، ومبتكرات العلم المعاصر، والاستفادة من معطيات ديننا وتراثنا في ذات الوقت؟ في نظام الشركات التعليمية بنهجها الجديد، سيهتم المعلمون المشاركون في هذه الشركات بسرعة إنجاز القرارات، ودقةِ التنفيذِ، ففي المسألة

تنافس، وبطبيعة البشر فإنهم أحرص على ما يمتلكون، وأكثر اهتماماً بمصدر ما يرتزقون منه.

●توفـــيـــر الوقـــت:

إن الوقت هو أثمن ما يملكه الإنسان. وقد درج المثل على ذِكْر أن الوقت من ذَهَبٍ، وأنا أقول إن الوقت أغلى من الذهب؛ لأنه هو عمر الإنسان، وهو عمرٌ محدود. وعندما يكون العمل في التعليم بنظام الشركات، فسيجتهد الكلُّ، وتتفاكر العقول التربوية، والتي لها الخبرة والتجربة الطويلة في هذا المجال، حول تقليل وقت التعليم النظامي، مع الوفاء بالشروط المطلوبة من الوزارة. فجميع النظريات التربوية التي نعمل بها الآن، ونحتج بها في مسألة سنوات التعليم النظامي، هي نظريات غربية مستوردة، لا تمت إلى بيئتنا، ولا إلى تراثنا بصلة. كما أنها – وحتى في بلادها الآن – قد أصبحت محلَّ شكٍّ وتغير. وها نحن نقرأ بين حين وآخر عن محاولاتٍ جادَّةٍ لتقليل سنواتِ الدراسةِ النظاميةِ، بعد أن ثَبتَ حاجة المجتمعات إلى سنوات إنتاج أكثر من الفرد خلال عمره المحدود، لتتماشى العملية الإنتاجية مع طبيعة هذا العصر السريع.

- **الحد من عمليات التسرُّب والرسوب بين الطلاب:**

في نظام التعليم الحالي نشاهد الكثير من التسرب والرسوب بين الطلاب، وسبب ذلك – في رأيي – هو الإهمال وعدم التعاون مع أولياء أمور الطلاب. ولكن من خلال الطرح الجديد – أي الشركات التعليمية – سيتغير الوضع، فأهل الطالب سيعرفون أن ابنهم تحت الرعاية التربوية والتعليمية للمعلِّم المحدَّد، ولديهم وسائل الاتصال المباشرة به. كما أنهم يستطيعون عبر شبكة الإنترنت متابعة ابنهم، وهو في قاعات الدرس، يتلقى العلوم والمعرفة. ويستطيعون كذلك إدراج ما يرون من الملاحظات، فيكون هناك تعاونٌ تامٌّ بين المدرسةِ وأولياء أمرِ الطالبِ.كما أن الوزارة أيضاً يمكنها الإشراف على المدارس والصفوف عبر هذا النظام التكنولوجي المبتكر.

- **تنمية النشء، وبناء القادة المبدعين في مجال التعليم:**

إن المعلمين الذين سيؤسسون الشركات التعليمية سوف تدفعهم المسؤولية إلى تأهيل أنفسهم بكل ما هو مستطاع، من علوم وتربية وتكنولوجيا؛ لأنهم سوف يستشعرون المسؤولية الشخصية. ومن

هنا نكون قد حققنا الهدف، وبنينا الرجال المربون المعلمون، الذين يدفعهم حِسٌّ المسؤولية للاهتمام بالنشء وتربيته. وهذه هي الثروة الحقيقية؛ لأنها هي عماد البلد وركيزته، والمنتظر منها العطاء، والارتقاء بالعلم والتعلم، والتوارث، واستمرار الرقي، بدلا من تدنيه اليوم في كل مكان من العالم. لماذا؟ لأن المعلم أصبح موظف يداوم مثل غيره ويؤدي الحصة التي عليه فقط، ويعتبر نفسه بذلك قد أدى الواجب الذي عليه، ولكنه في مشروع الشركات يصبح شريكاً ومحاسباً من ربعه، ومنافس مع غيره ومسؤول عن صفه، وعن طلبته الذين أصبحوا يحبهم ويحبونه، وذلك يحتم عليه الاستمرار في الترقي وهذا هو المطلوب والمنتظر ليتوارثه المربون.

●تبيان أهمية التعليم للجميع:

كلنا نعلم يقين العلم أن التعليم من الأمور الحيوية المهمة؛ بل هو من ضروريات الحياة، في كل زمان ومكان. وبمواجهة تحدي تطوير التعليم، والأخذ بنظام الشركات التعليمية ومعلِّم الصفِّ سوف تتحرك أهمية التعليم في المجتمع. وينتج ذلك عبر المراقبة

والمتابعة من المعلمين مؤسسي الشركات، ومن المشاركة الفاعلة، والنوعية لأولياءِ الأمورِ، ومن الوزارة أيضاً. وبذلك ينتشر وينشر الاهتمامُ بالتعليمِ، وبالأفكار التعليمية والتربوية، ويتم جودة المخرج التعليمي.

- **إلــزام شركــات التعليــم بمعاييــر الجــودة:**

إنَّ العمل بنظام الشركات التعليمية سيمكِّن الوزارة من إلزام تلك المؤسسات بالمعايير والشروط الأكاديمية والعلمية المتفَّق عليها، وذلك بأخذ تعهُّدٍ منهم، وهذا التعهد يكون بشروط ومواصفات، حسب سياسة الدولة ومناهجها. وستتحقق هيئة رقابية مستقلِّة من التزام الشركات بسير العملية التربوية والتعليمية المتفق عليها، حسب العقد واللوائح المفصلة.

- **إيجــاد روح التنافــس بيــن شركــات التعليــم:**

من طبيعة الأشياء أن يتنافس العاملون في مجالٍ واحدٍ. وعندما تؤسس الشركات التعليمية فإن كلَّ شركةٍ ستجتهد لتكون هي صاحبةُ التميز والريادة فتسعى إلى تحسين عملها، وتطوير وسائلها

التعليمية لتُرضي الوزارة وأولياء الأمور، وتفوز بالجوائز والتقدير والتشجيع. كما أنها ستعمل لتكون ذاتَ سُمعةٍ حسنةٍ وطيبةٍ في أوساطِ الزملاءِ؛ بل وفي كلِّ المجتمع حتى يتوجه إليها الطلاب.

•بَـثُّ روح التفكيــر والاجتهــاد في المجتمــع:

إن نظام شركات التعليم يعتبر نموذجًا فريدًا ومبتكرًا، يضمن توظيف أفضلِ الخبرات والتجارب الناجحة للمؤسسات التعليمية الخاصة والحكومية في الدولة. ولهذا سيعمل المؤسسون وإدارتهم على مواصلة التفكير، وعقد الاجتماعات والتداولات؛ لأجل بحث أفضل الطُّرق لتطوير الوسائل التربوية، مما سيشيع في المجتمع روح التفكير التربوي المفيد.

• إزالة العنصرية البغيضة مــن المجتمعــات، والوصــول للتركيبــة السكانية المنسجمة:

عندما يتشارك الناس في الأعمال، ويتعلمون، ويتفقهون في الدِّين، تزول من بينهم دواعي العنصرية البغيضة. وهكذا فإن المجتمعَ المتعلِّم المسلم يكون منسجمًا ذلك أنه (لا فَضْلَ لعربيٍّ على

أعْجميٍّ إلاَّ بالتّقْوى) وهذه هي القاعدة الاجتماعية التي تحقق الانسجام.

- **إشاعـــة المحبـــة بيـــن النـــاس:**

العمل الجماعي يدعو إلى التآخي، وفي التآخي محبة، كما أن وحدة الأهداف تساعد على إزالة التفرقة الطبقية من المجتمع فتحلُّ محلها وحدة الأهداف والعمل الجاد.

- **خَلـــْق روح التنافـــس بين الطـــلاب، وحثهـــم علـــى التفـــوق:**

يدعو العمل بشركات التعليم إلى التنافس الجادِّ بين الصفوف، كما ستكون هنالك منافسة بين الطلاب. فكل مدرس صف يصير حريصا على التميز في عمله، حرصاً على سمعته. وهذه السياسة الحكيمة ستؤدي إلى نتائج طيبة، تحث الطلاب على حب التفوق.

٢. **وسيلـــة التنفيـــذ:**

يتمُّ تنفيذُ الفكرة عبْر إنشاء شركات مساهمة متميزة تتولى مسؤولية التنفيذ التربوي والإداري على التربية والتعليم. تنشأ هذه الشركات

وِفْق النظام القانوني لشركات المساهمة الخاصة؛ بحيث يكون المساهم من المعلمين المهتمين بالقضية التعليمية، ويحبذ أن يكونوا من المنطقة التي تعمل فيها المدرسة المعينة. تقسم أرباح هذه الشركات على المساهمين، حسب جُهْدٍ كل منهم، وموقعه، ومسؤولياته، وإسهامه في البذل والعطاء؛ سواءٌ أكان مديرًا، أو مدرسًا، أو غير ذلك.

تتحمَّل هذه الشركات العبء التنفيذي للعملية التعليمية والتربوية بدلاً عن الوزارة؛ لكنها تكون مسترشدة بخطط الوزارة العامة، مستهدية بضوابطها التي ترسمها للشركات التعليمية في هذا المجال. تقوم الوزارة بالمقابل بمنح مباني المدارس لهذه الشركات دون مقابل، على أن تتحمل الشركات المقترحة أعباء تجهيزها وصيانتها. كما تقوم الوزارة بدفع النفقات التعليمية لكل طالب للشركات التعليمية. وتلتزم الشركات مقابل كل ذلك بإحراز نتائج عالية المستوى، مع تولي تعليم وتربية الأجيال المواطنة، على ضوء الأهداف العليا المرسومة للعملية التعليمية، والتي قد أشرنا إليها سابقًا.

٣. طريقــة وجــدوى التنفيــذ:

لتوضيح الفكرة، وبيان جدواها الاقتصادية والعملية، نفصّلها في المثال التالي:

- نبدأ بفرض أن الشركة التعليمية تتألف من مائة وعشرين مساهمًا، جميعهم من المعلمين المواطنين العاملين في مجال التربية والتعليم. يتولى هؤلاء المعلمون توزيع الواجبات وأعباء العمل في الشركة فيما بينهم، ويقومون من خلال ذلك بالتدرُّب على الطرُّق التربوية الحديثة، والأداء التعليمي المتطور لاستخدامٍ فعَّالٍ لتقنيات التعليم الحديثة وتطبيقاتها.
- بعد إكمال إجراءات تسجيل الشركة، وانتخاب مجلس الإدارة، يسمح للمعلمين المساهمين في الشركة بقبول ألفين وأربعمائة طالب في مدارسهم التي ستمنحها لها الوزارة، في كلٍّ من المراحل الدراسيةِ الثلاثةِ. وتكون الطريقة المعتمدة بتولي كل معلم مساهم في الشركة تدريس صف واحد، يحتوي على أربعة وعشرين طالبًا؛ ليكون مسؤولاً عنهم مسؤوليةً كاملةً؛ سواء في مجال التربية والتعليم، أو التثقيف

العام، مستهديًا في ذلك بخطط الوزارة التربوية، سياستها التعليمية، ومتدرجًا بهؤلاءِ الطلابِ من مرحلةٍ إلى مرحلةٍ.

- تعمل إدارة الشركة على الإشراف على تنظيم الأداء اليومي بمدارسها، كما تتولى التنسيق بين الشركة والوزارة.
- تتولى الوزارة دَفْع الرسوم الدراسية المقررة على الطلاب المواطنين، والتي هي ملزمة بتعليمهم بحكم القانون، والتي تعادل اثني عشر آلف درهم للطالب في العام الواحد.

وبعمليةٍ حسابيةٍ بسيطة يمكن أن نرى جدوى هذه الفكرة، وفائدتها الاقتصادية على الدولة والمعلمين في آنٍ واحدٍ. فإذا كان عددُ الطلابِ المقبولين لهذه الشركة التعليمية يساوي ألفان وأربعمائة طالبٍ، وأن رسم كل منهم السنوي هو ١٢,٠٠٠ درهماً (اثنا عشر ألف درهم)، فإن الناتج السنوي يكون ٢٨,٨٠٠,٠٠٠ درهماً (ثمانية وعشرين مليونًا وثمانمائة ألف درهم). فإذا خصمنا من هذا المبلغ ٥%، أي ما يعادل ١,٤٠٠,٠٠٠ درهماً (مليون وأربعمائة ألف درهم)، لأجل الصيانة السنوية للمدارس، وخصمنا ٥% أخرى لأجل المصاريف العامة، لتبقى لنا من هذا الناتج السنوي ما يساوي ٢٥,٩٢٠,٠٠٠ درهماً (خمسة وعشرين مليونًا

وتسعمائة وعشرون ألف درهم). فلو قسمنا هذا المبلغ على مائة وعشرين – وهو عدد المدرسين المساهمين في الشركة – لوجدنا أن كل مدرس منهم سيحصل على ٢١٦,٠٠٠ درهماً (مائتان وستة عشر ألف درهم) في السنة أي ما يعادل ١٨,٠٠٠ درهماً (ثمانية عشر ألف درهم) في الشهر الواحد. وهكذا تكون الدولة قد وفرت على نفسها أعباء مالية وتنفيذية كثيرة، وتفرغت للإشراف والتوجيه، واستفاد المعلم أكثر من راتبه وحصلنا على نتائج طيبة تتلخص في التطوير النوعي لمستوى التعليم وجودة مخرجاته.

إن استمرارنا على النظام التعليمي المستورد دون تدبُّر، ودون إعمال للفكر في سلبياته، لهو أمر في غاية الخطورة. فلو رجعنا إلى تراثنا وبيئتنا لوجدنا في أنظمتنا الكثير من الكنوز والحِكَم. فالتعليم عندنا في التراث والدين مستمرٌّ، يبدأ منذ استيعاب الفرد لما هو حوله، ويستمر معه حتى لقاء ربه؛ لأن العلمَ والتعليم في تراثنا وديننا عمليةٌ دائمةٌ ومرتبطةٌ بالعبادة والسعي في إعمار الأرض والكون، ومن هنا لابد أن نفرِّق بين التعليم النظامي، والتعلم المستمر للفرد. فالتعليم النظامي لابد أن يكون على منهج يؤهل الطالب للعمل بعلمه الذي اكتسبه في سنٍّ مبكرة؛ لأن في هذا

فائدة للطالب وفائدة للدولة لأنه إذا كانت سِنُّ الإنتاج في المجتمع مبكرة كان المجال واسعًا للاستفادة بخبرات الطلاب العملية. وبالمقابل، فكلما كانت سِنُّ الإنتاج متأخرة، فإنها تجعل الدولة تفقد الكثير من عائدات الإنتاج المتوقعة من المجتمع. كما إنها ستخسر الكثير في ما ستدفعه من منصرفات.

ولو رجعنا للمثال السابق والذي ضربناه لشرح الفكرة المقترحة لشركات التعليم بين المعلمين نجد إننا قلنا إن الوزارة ستدفع ١٢,٠٠٠ درهماً (اثني عشر ألف درهم) كرسم سنوي للطالب. فإذا كانت سِنُّ التكليف (أي سن الخامسة عشر) هي السِنُّ التي سيتخرج فيها الطالب من التعليم النظامي، إذاً لأصبحت السنوات الدراسية التي ستصرف عليها الدولة هي تسع سنوات فقط، وسيكون المبلغ الذي تدفعه الوزارة لتعليم الطلاب حتى التخرج هو ٢٥٩,٢٠٠,٠٠٠ درهماً (مائتان وتسع وخمسين مليوناً ومائتا ألف درهم)، بدلا عن ٣٤٥,٦٠٠,٠٠٠ درهماً (ثلاثمائة وخمسة وأربعين مليوناً وستمائة ألفِ درهم). وهكذا فإن الفرق واضح وكبير، وهو ما يعادل ٨٦,٤٠٠,٠٠٠ درهماً (ستة وثمانين مليوناً وأربعمائة ألف درهم) هذا الفرق فقط عن ألفين وأربعمائة طالب،

فماذا لو حسبنا الفرق لمجموع أعداد الطلاب المواطنين؟ لابد أن الناتج هائل وكبير. لهذا لو نظرنا بعين العقل للموضوع لوجدنا أن سِنَّ التكليف هي خير مثالٍ لتكون هي سِنُّ الإنتاج، وبجب أن تُعَدَّل المناهج، و تُعَدَّل كذلك طريقة التعلم، والأفكار الموجهة للعملية التعليمية لتكون على غرار الشركات التعليمية ومدرس الصف.

قد يخاف البعض من التغيير؛ لكن لو رجعنا لوجدنا أن اقتراح الشركات التعليمية هو من صميم تراثنا، وإنها فكرة لها سابقة في تاريخنا. فالكل كان يتعاون في الأعمال الهامة، كما يتعاون في الأعمال التجارية والأسفار. فأغلب الناس كانوا شركاء في المنشط الحياتي، وليس في الأمر غرابة. ولكن أغلب الناس قد تعودوا على الوظيفة، وهذا من ضعف الشخصية والإيمان. فلو تم الأخذ بهذه الفكرة، ولتغيرت الكثير من العادات البالية. ففكرة الشركات التعليمية تعتبر نموذجًا فريدًا ومبتكرًا، يضمن توظيف أفضل الخبرات والتجارب الناجحة، وذلك لتحقيق الأهداف التعليمية والاقتصادية والاجتماعية الكبرى.

٤. المتابـــعـــة:

تتولى الوزارة رصد الواقع التنفيذي للمشروع، عن طريق إنشاء هيئة رقابية مستقلة لمتابعة الشركات التعليمية، وتختار لهذا المجال الحيوي إلهام مسؤولين ذوي كفاءة عالية، تكون مهمتهم ترشيد أداء الشركات التعليمية، ومتابعة نتائجها، والتحقق من التزام المؤسسات بالمعايير والشروط الأكاديمية والعملية والمواصفات المضمنة في العقود والاتفاقيات المبرمة مع الشركات التعليمية. كما تعالج الهيئة الرقابية الانحرافات، إذا حدثت، بصورة فورية.

٥. التقـــويـــم:

تعمل الوزارة على تقويم أداء الشركات التعليمية ونتائجها بعد نهاية كلِّ عامٍ دراسيٍّ. ويكون التقويم لجميع النواحي التعليمية، والتربوية، وبناء الشخصية السوية للطلاب، وتحقيق مجمل الأهداف المرسومة. ويندرج التقويم ضمن مبدأ الثواب والعقاب؛ بحيث يُكافأ المتفوق من الشركات والطلاب، ويُجازَى المقصرون. وبهذا تحقق عملية التقويم الأهداف التالية:

- التأكد من صحة الأهداف وقابليتها للتحقيق على أرض الواقع.
- التأكد من تناسب المدة الزمنية مع حجم الأعمال والوسائل المنجَزة.
- التأكد من كفاءة المنفذين، وصلاحية طريقة التنفيذ؛ ليتم إقرارها أو تعديلها.
- الحكم على المشروع المنفَّذ بصورة كاملة، وتقدير قيمته، ومعرفة مدى الحاجة إليه.
- اكتشاف نقاط الضعف، والعمل على تفادي السلبيات، وتصحيحها في حينها، وعدم الوقوع في مثلها مستقبلاً.
- تحقيق التطوير المستمر للأهداف، والوسائل، والمنفذين، وطريقة التنفيذ، وغير ذلك في كافة المجالات.

٦. **التطوير المستمر:**

بعد عمليةِ التقويم، على الوزارة أن تعمد إلى التطوير المستمر، والذي يكون بالمحافظة على التقدم، من أجل الانتقال بالفكرة من الأفضل إلى الأرقى والأمثل. ذلك أن التوقف عند حدٍّ معينٍ في

التطوير، يجعل الإنسان في تراجع ونقصانٍ، ويعرِّضه للإخفاقِ والخُسرانِ. فمن لم يكن في زيادةٍ فهو في نقصانٍ، ويتحول بذلك إلى مقلِّدٍ للأفكار، بدلاً من تقليد السابقين، وينسى أن أفكاره في حاجة إلى تطوير مستمر.

خلاصـــة البحـــث والخاتمـــة

إن المتتبع لمسيرة التعليم العام – الذي ينضوي تحته معظم أبناء الشعب، ليعدهم للمستقبل المشرق – يجد أن الجميع: (مدرسون وآباء)، يشكُون من تدني المستويات العلمية، ومن عجز الخريجين عن القيام بالمهام التي وضعت لتكون أهدافاً لهم عند دخولهم المدارس. فعملت أيدي التعديل، ونشط المربون والمسئولون محاولين أن يسدوا هذه الفجوة بين الهدف والواقع، فتراهم يحاولون أن يطوروا مناهج التعليم، ويحدِّثوا أساليبه تارةً، أو يأخذوا بأنظمةٍ تعليميةٍ جاءتنا من الشرق أو من الغرب؛ ولكن أحداً ممن جاء بنظامٍ أجنبي لم يفكر حتى الآن في أن هذا النظام قد لا يصلح لنا، أو أن فيه خللاً لا يجدي فيه الإصلاح. وليس ذلك بغريب على هذه النظم الدخيلة، والتي استقدمناها من هنا وهناك، أن تقف عاجزة في إيجاد نظام تعليمي يحقق لهذه الأمة أهدافها، ويرسي مبادئ دينها الإسلامي في عقول أبنائها على قواعد سليمة، وأصول ثابتة راسخة.

يردِّد المثل السائر: (أنَّ مشوار الألف ميل يبدأ بخطوة واحدة)، والإنسان كما هو معروف لا يستطيع أن يعيش بمفرده، وإنما يشارك ويتأثر ويؤثر فيمن حوله، ولتحقيق النجاح في أي عمل، ينبغي أن تتوفر له عناصر عديدة، وتتضافر كل الجهود من أجله، طالما كان هناك اتفاق على الهدف الرئيسي، وأبناؤنا يستحقون منا بذل كل ما نستطيع من جهد ومال في سبيل تربيتهم وتعليمهم وتنميتهم، ودفعهم إلى طريق النجاح، لبناء أمتهم. وقد بدأنا الخطوة الأولى، فطالبنا بمواجهة السلبيات في نظام التعليم ومعالجتها، ثم فكَّرنا في الحلَّ، وطبقناه ونجحنا في حدود مجتمعنا الصغير، إذا أردنا التعميم على مستويات أكبر، فلابدَّ من الإضافة والتطوير، فالعملية التربوية والتعليمية ليست قاصرة على جهة بعينها، فمن الظلم أن نلقي بالمسؤولية الثقيلة وتبعاتها على وزارة التربية والتعليم وحدها، وإن كانت هي الجهة المختصة رسميًا؛ ولكن يجب أن تتكاتف كل جهود الجهات المعنية بتربية وتنمية الأبناء لتحقيق النجاح في إعدادهم لتحمل مسؤولية بناء وطنهم، وهي جهات كثيرة؛ ولكنها تمثل حلقاتٍ يتصل بعضها ببعض وتبدأ من البيتِ

والمدرسة، وصولاً إلى الهيئات الإعلامية والأمنية والشبابية وغيرها.

يقع العبء الأكبر في العملية التعليمية والتربوية، على وزارة التربية والتعليم، باعتبارها المسؤولة عن خُطَط التعليم في المجتمع، فدورها يتميز بتعدُّد صوره، من الإشراف والتوجيه بالمدارس، إلى محاولةِ تطويرِ المناهجِ التعليميةِ لمواكبةِ العصرِ، والبحث عن الأفكار الجديدة في مجالات التعليم، ومناقشتها والاستفادة منها، كذلك التنسيق مع الأجهزة الأخرى؛ لتكامُل الدور التربوي والتعليمي بشكلٍ جيدٍ.

هذا بالإضافة إلى مراعاة احتياجات المجتمع، وتوجيه الشباب إلى نوعيات وأفرع التعليم التي تتناسب مع خطط التنمية، وتوفير الوسائل اللازمة لذلك. ولوزارة التربية والتعليم مهمة كبيرة تتكامل مع المهمة التعليمية أثناء الدراسة، وهي محاولة استثمار أوقات الفراغ بالنسبة للطلاب، وخاصة في الإجازات الصيفية، في النافع والمفيد، بتنظيم برامج علمية وثقافية للطلاب على مستوى المناطق التعليمية.

قال الله – تعالى – في كتابه العزيز الحكيم: ﴿إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد الآية:١١]. والمتأمل لكلمات ومعاني هذه الآية الشريفة، سيجد فيها دعوة واضحة من – الله سبحانه وتعالى – يحثُّ فيها المسلمين على التفكُّر والتدبُّر، وضرورة بذْلِ الجهد والعمل، ومحاولة البحث للوصول إلى حياة أفضل، يتمتع فيها المؤمنون بنعم الخالق سبحانه وتعالى. وفي رأينا أنَّ أهم ما يتطلب منا أن نعمل فيه العقل، ونتحمل من أجله عناء التفكير، هو محاولة البحث عن حلول لمشاكل التعليم، للخروج به من تشتُّت التجاربِ المتعدِّدة والغريبة على منهجنا الإسلامي والتي خلَّفت وراءها الكثير من المشاكل المتراكمة، أوصلت العملية التعليمية إلى حالة من الجمود والسلبية، انعكست بدورها على أبنائنا الذين نعدُّهم لتحقيق آمال الأمة الإسلامية في التقدم والرقي؛ فالتعليم هو الركيزة الرئيسية لبناء الفرد واستثمار طاقاته لتطوير مجتمعه، وهو محور بحثنا الذي أفردنا له الصفحات السابقة.

وقد ذكرنا في بحثنا الآثار الاقتصادية السلبية على مستوى الأفراد والدولة، وانعكاس طول الفترة التعليمة في النظام التعليمي الحالي على الأحوال الاقتصادية للأسر، واستنزاف مواردها المحدودة، إضافة إلى حجم الاستثمارات الهائلة، والتي تقدر بالمليارات التي تنفقها الدول على التعليم، ولا تأتي بالنتيجة المرجوة، وإمكانية توفير مبالغ ضخمة تقدر بالمليارات أيضًا لو تم اختصار الفترة التعليمية ومواكبتها لمتطلبات التنمية. وما يحدثه ذلك من زيادة في الدَّخل القومي؛ سواء بتوفير الأموال، أو زيادة الإنتاج، الذي يضيفه الخريجون بعد اختصار تعليمهم.

ومن خلال تفكيرنا المستمر في هذا الموضوع المهم، وتدبرنا لآيات القرآن الكريم وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، وجدنا أن الحل والمخرج لتطوير التعليم وتجنب المشاكل الخطيرة التي نجمت بسبب تمسكنا بالنظم التعليمية الحالية هو في العودة إلى منهجنا الإسلامي. ولارتباط الأقوال مع الأفعال، وفقنا الله إلى إقامة وتأسيس المدرسة الإسلامية للتربية والتعليم، كإثباتٍ لصحة نظريتنا في العملية التعليمية، كونها تستمد عناصرها وفلسفتها من شريعتنا الإسلامية، القائمة – كما أوضحنا – على ضرورة إعداد

الطالب، وتنشئته على القيمِ والأخلاقِ الإسلاميةِ، وإعدادهِ للعمل والإنتاج، والمشاركة في مسيرة مجتمعه في سِنِّ التكليفِ.

طرحنا على بِساط البحث فكرتنا التي هدانا الله إليها. ووجهنا الدعوة لمناقشتها، والإضافة إليها وتطويرها. ووجهنا نداءنا إلى كل الأجهزة المعنية والمهتمة بأمر الأبناء – مستقبل هذه الأمة – للتعاون والترابط، من أجلِ النهوضِ بشبابنا؛ لأن هدفَنَا هو مرضاةُ الله – تعالى –؛ وخدمة أمتنا.

وتتبنى فكرتنا باختصار على قيام الوزارة بالترخيص لشركات تعليمية متميزة، يكون المساهم فيها هو المدرس والمعلم بدلاً عن الوزارة؛ لكنها تكون مسترشدة بخطط الوزارة العامة، مستهدية بضوابطها التي ترسمها للشركات التعليمية في هذا المجال. تقوم الوزارة بالمقابل بمنح مباني المدارس لهذه الشركات دون مقابل، على أن تتحمل الشركات المقترحة أعباء تجهيزها وصيانتها. كما تقوم الوزارة بدفع النفقات التعليمية، والتي كانت تتكبدها سابقاً، للشركات التعليمية. وتلتزم الشركات مقابل كل ذلك بإحراز نتائج عالية المستوى، مع تولي تعليم وتربية الأجيال المواطنة، على

ضوء الأهداف العليا المرسومة للعملية التعليمية.كما ستتحقق هيئة رقابية مستقلة من الالتزام الصارم تلك المؤسسات بالمعايير والشروط الأكاديمية والعملية المتفق عليها، ومن ضمنها الالتزام بإمكانيات الطالب المحددة في نهاية كل صف دراسي وهكذا يمثل الطالب محور المشروع، والمؤشر الرئيسي لتقييم نجاحه.

واستعرضنا من خلال البحث المكاسب والآثار الإيجابية، التي يمكن تحقيقها إذا تم تطبيق هذا النموذج التعليمي على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع من النواحي الاجتماعية والاقتصادية وعلى مستوى الدولة مقدار ما سيتم توفيره من فرق بين النظام التعليمي السائد، والنظام المقترح، والذي يصل إلى عدة مليارات، بجانب ما سيحصل عليه الخريج في النظام التعليمي الجديد، والذي يمكن إضافته إلى الدخل القومي للبلاد.

وهكذا فإن مبادرة شركات التعليم تهدف إلى التطوير النوعي في مستوى التعليم، وجودة مخرجاته. كما يتوقع لها أن تحقق نتائج إيجابية متعددة وملموسة، استنادًا إلى تجارب المؤسسات الناجحة، والضوابط الموضوعة لشركات التعليم لضمان الجودة. وتشتمل

هذه الضوابط على توفير بيئة تعليمية مناسبة، تتوفر فيها مبان ومرافق مناسبة وصحية، وإدارة مدرسية أفضل، وأداء تعليمي متطور، ومناهج تعليمية حديثة، واستخدام فعَّال لتقنيات التعليم الحديثة وتطبيقاتها، وأنشطة تربوية فعالة، وحوافز أفضل لمديري المدارس والمعلمين، بما في ذلك استقلالية ومرونة أكبر لتحقيق الأهداف المنشودة، وتطوير مهني فعَّال ومتواصل، ومزايا وظيفية أفضل مما هو سائد حاليًا. كما يهدف المشروع إلى إنشاء صلات فعالة بين المدرسة وأولياء الأمور، وزيادة مشاركة الآباء والأمهات في المسيرة التعليمية لأبنائهم وبناتهم.

كما يهدف مشروع شركات التعليم إلى معالجة تدني مستوى مخرجات التعليم، وإعادة ثقة المجتمع في التعليم العام، ويهيء الطلاب للمشاركة الفاعلة في أنشطة مجتمعهم، وفي سوق العمل في سِنٍّ مبكِّرة. ومن أهم مزايا هذا المشروع الرائد أنه يساهم في المحافظة على الكادر المواطن، بما يمكِّنه من المساهمة بفاعلية واقتدار في العملية التعليمية.

وفـــي الختـــام لنـــا كلمـــة

الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وأصلي وأسلم على سيدنا وقدوتنا وقائدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم، اللهمَّ اجعلنا من أتباعه لقول الله تعالى:﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب الآية:٢١]، ونشكر الله على هدايته لنا للوصول إلى هذه الفكرة التي طرحناها، وأتوجه بالشكر إلى كلِّ من ساهم وأيدَّ هذه الفكرة، وكذلك أشكر وأدعو بالخير لكل من يقرأ هذا البحث ويفكر في ما جاء فيه، ويكتب لنا، أو يتصل بنا، للمناقشة، والحوار الهادف، لخدمة المجتمع.

ندعو الله أن يوفقنا وإيَّاكم لما يحبه ويرضاه، وأن يعفو عنَّا، إنه سميع مجيب، وعلى كلِّ شيءٍ قديرٍ، والحمد لله رب العالمين.

سعيد بن أحمد آل لوتاه